علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة

The Relationship Between the Holding Company and its Subsidiaries

تاريخ استلام المقال:2019/09/28 تاريخ قبول المقال للنشر : 2019/10/21 تاريخ نشر المقال: 2019/12/30

د/ لمزري مفيدة

المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف – ميلة

الملخص :

يعد مجمع الشركات ظاهرة مبتكرة للتنظيم الاقتصادي ويشكل صورة من صور التركيز الاقتصادي، فالمجمع يتكون من مجموعة من الشركات مستقلة عن بعضها البعض قانونيا إلا أنها مرتبطة فيما بينها بروابط اقتصادية، والمجمع ليس له كيان قانوني قائم بذاته، ولا يكتسب الشخصية المعنوية، وإنما يقوم على فكرة السيطرة ، فالشركة القابضة التي تأتي على رأس المجمع تخضع الشركات الأخرى و التي تسمى بالشركات التابعة إلى سيطرتها، باستعمال وسائل متعددة ، ونحن من خلال هذه الورقة البحثية تناولنا طبيعة علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الشركات القابضة أولا، ثم وسائل سيطرة الشركة القابضة على الشركات التابعة، وفي الأخير المسؤولية الناتجة عن سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة لها، معتمدين في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، أما النتيجة المتوصل إليها من خلال الدراسة أن العلاقة بين الشركة القابضة و الشركات التابعة هي علاقة سيطرة مطلقة ، وأن الشركات التابعة مجرد غطاء قانوني للشركات الكبرى(القابضة) من أجل توسيع نشاطها و فرض أسلوب قانوني للاحتكار.

الكلمات المفتاحية: الشركة القابضة؛ الشركة التابعة؛ الرقابة على الشركات؛ وسائل السيطرة؛ مسؤولية الناتجة عن السيطرة.

Abstract :

The corporate complex is a phenomenon innovative economic regulation and it is a form of economic focus , the complex consists of a group of independent companies legally of each other but linked by economic ties, and the complex has not a separate legal entity, it does not acquire moral personality, but rather it is based on the idea of control, the holding company at the head of the complex is subject to other companies and which are called subsidiaries to their control, using multiple means, through this paper we discussed the nature of the Relationship between the holding company and its subsidiaries, and that by touching on the concept of holding companies first , then the holding company controls the subsidiaries , and finally, the responsibility arising from the holding company's control over its subsidiary , the study relied on the descriptive analytical method , the conclusion of the study is that the Relationship between the holding company and its subsidiaries is an absolute control Relationship , subsidiaries are merely a legal cover for large companies to expand their business and enforce a legal monopoly .

key words : Holding Company, Subsidiary, Corporate Control, Means of Control, Liability Resulting from Control.

مقدمة:

إن مزاولة النشاطات الاقتصادية لا تعتبر حكرا على الفرد بل تزاولها جماعة من الأشخاص في شكل قانوني هو الشركة، فبسبب سعة وتنوع المشاريع التجارية والصناعية من جهة وضعف الفرد على تحقيق الأرباح الضخمة من جهة أخرى، كان الأمر لزاما تضافر جهود الأشخاص وأموالهم ليتسنى لهم القيام بالمشروعات الكبيرة.

فالشركات التجارية تعد من أهم ظواهر الحياة الاجتماعية تطورت بتطور حاجات البشر، تبعا لتطور الحياة الاجتماعية الكبيرة على المستوى المحلي والعالمي نتيجة للعولمة، فازدادت التدفقات الرأسمالية والمد التجاري العالمي والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات، كل هذه التغيرات أدت إلى ظهور ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية، حيث يتجلى هذا التكتل في ظهور نظام يطلق عليه بمجمع الشركات والذي أطلق عليها في الفقه الإنجليزي والأمريكي بالشركة القابضة، فيما أطلق عليها في النظام الفرنسي بالشركات الأم ، وعلى المستوى الدولي أطلق عليها عدّة تسميات منها الشركة المتعددة الجنسيات أو متعددة القوميات، أو الشركات العابرة للحدود القومية بالمقابل تسمى الشركة الخاضعة لسيطرتها بالشركة التابعة.

إشكالية الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة وعناصرها الرئيسية من خلال بيان ماهية المفهوم القانوني والاقتصادي للشركة القابضة والشركة التابعة؟ والآلية المتبعة لسيطرة الشركة القابضة على الشركات التابعة لها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح بعض الأسئلة الفرعية:

1- ما هو مفهوم كل من الشركة القابضة والشركة التابعة؟

2- ما هي أسباب تبعية الشركة التابعة للشركة القابضة؟

3- التعرف على وسائل سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في محاولة الكشف والتعرف على شركات المجمع المتمثلة في كل من الشركة القابضة والشركة التابعة، نظراً للدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في جلب المستثمرين الأجانب وتوسيع حجم النشاط الاقتصادي لتحريك الاقتصاد.

أما عن أهداف هذه الدراسة فتتمثل في:

إبراز الدور الهام الذي تلعبه الشركة القابضة من خلال السيطرة على الشركات التابعة لها وعلاقتها بها، وذلك من خلال التعرف على كيفية نشوء العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة لها أوّلا، والتعرف على وسائل سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة لها.

منهج الدراسة:

فرضت علينا الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي وستعتمد الدراسة على العديد من المصادر المتخصصة والمؤلفات العامة.

وعلى ذلك سنبحث في هذه الدراسة من خلال الآتي:

المطلب الأول: ماهية الشركة القابضة.

المطلب الثاني: وسائل سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة.

المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار- الجزائر ISSN :2572- 0082
المجلد: 03 ، العدد: 02، السنة: ديسمبر 2019 EISSN : 2710-804 ×

المطلب الأول: ماهية الشركة القابضة

تعتبر شركة الهولدنيغ أو ما يعرف بالشركة القابضة من الشركات الحديثة في عالم القانون، فهي وليدة التطور الاقتصادي بفعل تقدم العلم والتكنولوجيا، مما استدعى قيام المشاريع الضخمة للقيام بنشاطات متعددة ومتنوعة تجاوزت قدراتها المالية مليارات الدولارات، وقد فرض ذلك أولا وجود شركة أساسية وهي ما يعرف بالشركة القابضة، التي تتولى دور التخطيط والتوجيه على كافة الأصعدة الإدارية والاقتصادية والمالية، بينما تقوم الشركات التابعة بالمهمات التنفيذية، وسوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى المفاهيم العامة والخاصة بالشركة القابضة من خلال التعرف على ظروف نشأتها، تعريفها، خصائصها، وأنواعها.

الفرع الأول: نشأة الشركة القابضة

لقد سبق ظهور الشركات القابضة ظهور بعض الأساليب التي تهدف إلى التركيز الاقتصادي في أواخر القرن التاسع عشر، وبشكل واضح في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بدأت هذه الظاهرة بإيجاد وحدات اقتصادية عملاقة تحاول السيطرة على قطاعات واسعة من التجارة، وذلك بالسعي إلى الابتكار والسيطرة على السوق عن طريق عقد اتفاقيات بين عدة شركات، هدفها احتكار إنتاج سلع معينة أو تسويقها أو وضع سياسة موحدة للأسعار.[1]

ونتيجة لهذا الوضع قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بإصدار عدد من القوانين تهدف إلى ضمان حرية التجارة، عن طريق ضمان الحماية للمستهلكين فكان أول هذه القوانين هو قانون «شرمان»Sherman Antitrust سنة 1890 الذي نص عل تحريم الاحتكار، وكذا منع عقد الاتفاقيات التي تهدف إلى تقييد حرية التجارة وحرية المنافسة، يليه قانون «كلايتون» Clayton سنة 1914 الذي نص على منع الاتفاقيات التي يطلق عليهاYing Agrément (اتفاق ينغ)، الهادفة إلى ربط شراء سلعة معينة بسلعة أخرى، أي أن السلعة لا تباع إلى المشتري إلا إذا اشترى معها سلعة أخرى مكملة لها، وأخيرا صدور قانون «روبنسون باتمان» Robinson Patman الذي ينص على منع التمييز أو التفرقة المباشرة أو غير المباشرة يبن السعر، المقرر لسلعة معينة إلى بعض الفئات والسعر المقرر للسلعة نفسها بالنسبة إلى فئات أخرى.[2]

بعد صدور تلك القوانين أخذت الشركات الكبرى تبحث عن وسائل أخرى لتوحيد سياستها الاقتصادية، وضمان مصالحها فلجأت إلى طريقة الاندماج، وذلك باندماج عدة شركات تنتمي إلى مجموعة مالية واحدة شركة واحدة، أو أن شركة واحدة تؤسس شركات أخرى أو تشتري كامل أسهم الشركات الأخرى عندئذ تسمى الشركة الأولى الشركة الأم، وتصبح الشركات الأخرى شركات وليدة أو تابعة، وقد لا تلجأ الشركة إلى

[1] – فوزي محمد سامي، الشركات التجارية الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009. ص561.

[2] – فوزي عطوي، الشركات التجارية في القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، ط:1. منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005. ص473-474.

الاندماج في شركة أخرى أو إنشاء شركات جديدة أو شراء كامل أسهم لشركات أخرى، وإنما تهدف إلى السيطرة المالية والإدارية على شركة أو شركات أخرى، وذلك بامتلاك الشركة الأولى لغالبية أسهم شركات معينة تسمى بالشركات التابعة، أو أن الشركة الأولى تستطيع توجيه قرارات الشركات الأخرى لتحقيق مصالحها، وذلك باتفاق مع غالبية المساهمين أو مع غالبية أعضاء الهيئة العامة عند اجتماعها، وبذلك تكون للشركة الأولى السيطرة الإدارية أو المالية وعندئذ تسمى الشركة الأولى بالشركة القابضة والشركات الأخرى بالشركات التابعة.[1]

الفرع الثاني: تعريف الشركة القابضة

لا يوجد اتفاق على تعريف الشركة القابضة إذ أطلق عليها بعض الفقه تعبير الشركة الأم، كدلالة على الشركة القابضة باعتبار أن الشركة الأم ساهمت في تأسيس شركة أخرى خاضعة لسيطرتها تسمى بالشركة التابعة(الوليدة)، حيث مصدر السيطرة على الشركة التابعة تملك جزءا كبيرا من رأسمالها كنتيجة لمشاركة الشركة الأم في تأسيسها[2]، وبتعبير أخرى هي شركة تمتلك أسهمها في عدة شركات أخرى تسمى بالشركات التابعة بالقدر الكافي الذي يمكنها من إدارة الشركة التابعة وكيفية تسيير أو إدارة الشركات التابعة.[3]

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد عرف الشركة القابضة حسب المادة 5 من الأمر 25/95 الصادر في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة على أنها «شركة تجارية عمومية ذات أسهم تقوم بالحيازة على أسهم شركات عمومية وتتاجر بها، منشأة بعقد توثيقي رأسمالها مملوكا كليا من طرف الدولة أو من أشخاص معنوية في القانون العمومي».[4]

أما في القانون التجاري فقد عرفتها المادة 729 فقرة 1 بأنها: « إذا كانت لشركة أكثر من 50% من رأسمال شركة أخرى تعد الثانية تابعة للأولى».[5]

ورغم اختلاف التشريعات في تعريف الشركة القابضة إلا أنها جميعا تتفق حول كونها الشركة التي أسهمها في عدة شركات تسمى الشركات التابعة بالقدر الذي يمكنها من السيطرة عليها.

ومن خلال ما سبق ذكره نرى أنه لابد من توفر مجموعة من الشروط لكي تكون الشركة شركة قابضة وهي:

---

[1] – فوزي محمد سامي، المرجع السابق، ص562-563.

[2] – محمد حسين إسماعيل، الشركة القابضة وعلاقتها بشركاتها التابعة، ط: 1، شركة شقير و عكشة للطباعة، عمان، الأردن، 1990. ص11.

[3] – أحمد محمود المساعدة، العلاقة القانونية للشركة القابضة مع الشركات التابعة لها(دراسة مقارنة) الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12 جوان 2014، المملكة العربية السعودية،ص111.

[4] – الأمر 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995، المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، ج ر عدد48 ،الصادر25 سبتمبر 1995.

[5] – القانون 75-58 المؤرخ 26سبتمبر1975، المتضمن القانون التجاري، ج ر عدد101، الصادر 12ديسمبر 1975.

1- أن تكون شركة تجارية فالشركة القابضة ليست نوعا جديدًا من شركات الأشخاص والأموال، بل هي كقاعدة عامة شركة كأي شركة أخرى ذات شخصية معنوية تتمتع بأهلية التملك، وتصلح من تم لأنّ تكون شركة قابضة.

2- أن توجد شركة قابضة، فالشركة القابضة تمتلك أغلبية رأسمال في شركات أخرى بهدف السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، وتكون الشركات الواقعة تحت سيطرتها شركات تابعة.

3- سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة، يجب ألا ينحصر نشاط الشركة القابضة على توظيف أموالها في الشركة التابعة، وإنما يجب أنّ يكون هناك سيطرة على قدرات الشركة التابعة.

4- استقلال الشركة التابعة يجب أن يكون هناك انفصال تام بين شخصية القانونية للشركة التابعة عن الشركة القابضة.

الفرع الثالث: خصائص وأنواع الشركة القابضة

نظرا لطبيعة الخاصة لهذا النوع من الشركات، فإنها تتميز بجملة من الخصائص بالإضافة إلى أن هذه الشركة لا تتخذ نوع واحد بل لها أنواع مختلفة.

أولا: خصائص الشركة القابضة

من أهم الخصائص التي تتميز بها الشركة القابضة عن شركات الأموال الأخرى نذكر:

1- تندرج الشركة القابضة في عداد شركات الأموال وبوجه أخص شركات المساهمة.[1]

2- سيطرة الشركة على إدارة الشركة أو الشركات الأخرى ،من خلال تملك ما يزيد على 50% من أسهم الشركة أو الشركات التابعة أو من حصصها، والسيطرة المالية والإدارية للشركة القابضة على الشركة التابعة لا تعني ضمور شخصية الشركة التابعة وانصهارها في شخصية الشركة القابضة، وإنما يبقى للشركة التابعة شخصيتها القانونية المستقلة وذمتها.[2]

3- الأسهم التي تمتلكها الشركة القابضة في الشركة التابعة هي من الأسهم التي يمثل أصحابها أعضاء الجمعية العامة للمساهمين في الشركات التابعة.

4- يتحقق للشركة القابضة عن طريق السيطرة مراقبة ومتابعة أعمال الشركة أو الشركات التابعة لها، وتقييم أدائها بما يحقق المصالح المشتركة لشركة المجموعة.

5- سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة قد تكون سيطرة كاملة في حالة امتلاك 100% من أسهم رأسمال الشركة التابعة، وقد تكون سيطرة جزئية في حالة امتلاك أكثر من 50% وأقل من 100% من أسهم رأسمال هذه الشركات التابعة.

---

[1]- سعيد يوسف البستاني وعلي شعلان عواضة، الوافي في أساسيات قانون التجارة والتجار، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011، ص404.

[2]- فوزي محمد سامي، المرجع السابق، ص 568-569.

6- الشركة القابضة يمكن في بعض الحالات أن تكون هي في نفس الوقت تابعة لشركة أخرى وفقا لظروف السوق، وحالات السيطرة وتعدد وتداخل واشتراك المصالح والأهداف المستهدف تحقيقها بين مجموعة من الشركات وبعضها البعض.

ثانيا: أنواع الشركات القابضة

تختلف أنواع الشركة القابضة حسب الدور الذي تؤديه إلى عدة أنواع وهي:

1- الشركة القابضة العائلية:

هي الشركة التي تكون من أفراد عائلة واحدة، ولهذا النوع عدة مزايا حيث يسمح بتجميع الورثة، حيث يساعد على عملية شراء سندات ورثة الذين يرغبون في الانسحاب، بالإضافة إلى أنه يمكن أيضا من حصول على السيولة اللازمة لدفع حقوق التحويل.[1]

الشركة القابضة العائلية غالبا ميزة تشكيل مركز صلب، بجمع داخل نفس الهيكل لتجميع سندات الشركة التي يمكن أن تؤدي إلى فقدان الرقابة على الشركة التي تقوم بعملية الاستثمار، كما يشكل وسيلة تمكن الورثة الأقلية من متابعة عملية الاستثمار، حيث أن تأسيس الشركة القابضة يسمح للورثة المكلفين بالإدارة أنّ يعملوا على امتلاك الرقابة.

2- الشركة القابضة التي يكون هدفها شراء المساهمات:

إن المساهمات الضخمة التي يكون هدفها السيطرة على المشاريع، غالبا ما تتم عن طريق وساطة عدة شركات قابضة، تأسس من أجل شراء شركة أخرى، ويتم ذلك بالتنسيق مع تطبيق النظام الجبائي الخاص بالمساهمات أو نظام « التكتل الجبائي»، وتدعى هذه التقنية «Levage bug out LBO» بالنسبة للنظام الإنجليزي، " Ragime de intégration Fiscal " بالنسبة للقانون الفرنسي، حيث تسمح بالحصول على الرقابة بمساهمة جبائية محدودة إلى أقصى حد ممكن، كما يسمح بشراء شركة أو مجموعة شركات من دون امتلاك أصول الشركة بالضرورة، أما الدائنين المتعاقدين مع الشركة، فيتم تعويضهم عن الأصول التي تعود للشركة الحائزة.

3- الشركة القابضة المالية:

الشركة القابضة هي التي تسمح بتجميع مشاريع تمارس نشاطات في ميادين مختلفة ضمن كيان قانوني موحد، ويلعب هذا النوع من الشركات دورًا هاما في الحياة الاقتصادية، وغالبا ما تكون هذه الشركة مساهمة في البورصة حيث تسمح بتوفير الأصول الضرورية بسرعة كبيرة للمساهمات، في مجال الأعمال المهتمة أو للإغارة على الشركة المستهدفة.[2]

---

[1]- بركات حسينة، مجمع الشركات في القانون التجاري الجزائري والمقارن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، فرع قانون أعمال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

[2]- بركات حسينة، المرجع السابق، ص14-15.

المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار- الجزائر ISSN :2572- 0082
المجلد: 03 ، العدد: 02، السنة: ديسمبر 2019 EISSN : 2710-804 ×

المطلب الثاني: وسائل سيطرة الشركة القابضة على الشركات التابعة لها

تتميز الشركة القابضة بعنصر السيطرة، حيث يتجلى هذا العنصر في عدة جوانب منها السيطرة الإدارية والمالية، اللذان يشكلان مصدر العلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة، نظرا لما تملكه الشركة القابضة من أسهم في رؤوس أموال الشركات التابعة، ويمكن تصنيف طبيعة العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة لها إلى علاقة إدارية وعلاقة مالية وفيما يلي إيضاح لذلك:

الفرع الأول: السيطرة الإدارية

من وسائل أو أساليب السيطرة التي تتبعها الشركة القابضة للسيطرة على الشركة التابعة لها هي السيطرة على إدارة الشركة التابعة، وذلك من خلال:

أولا: تدخل الشركة القابضة في إدارة الشركة التابعة

يظهر تدخل الشركة القابضة في إدارة الشركة التابعة من خلال هيمنتها الكاملة على مختلف أوجه نشاط شركاتها التابعة، وذلك عن طريق احتكار سلطة إصدار القرارات الهامة المتعلقة بهذا النشاط، حيث تعمل الشركة القابضة على تنظيم علاقاتها الإدارية مع شركاتها التابعة، على أساس مركزية السيطرة الإدارية لضمان تنفيذ إستراتيجية الموضوعة سلفا لتحقيق التكامل بين جميع الشركات التابعة، فالتدخل في إدارة الشركات التابعة أو مركزية السيطرة، لا يعني أن الشركة القابضة تتولى دائما إصدار كافة القرارات المتعلقة بسير العمل في شركاتها التابعة مهما بلغت هذه السيطرة.[1]

فالشركة القابضة لا تحتكر إلا القرارات ذات الطابع الإستراتيجي التّي تمس الجوانب الأساسية لنشاط الشركات التابعة، دون القرارات ذات الطابع التنفيذي التي تترك عادة لمجالس إدارات تلك الشركات، إلا أن تجديد تلك المسائل يختلف بحسب خطة العمل التي تضعها كل شركة قابضة لشركاتها التابعة، فتدخل الشركة القابضة رغم أنه يلعب دور أساسي في المجمع إلا أنه يكاد يطمس دور مجالس إدارات تلك الشركات.[2]

ثانيا: الرقابة الإدارية التي تمارسها الشركة القابضة على شركاتها التابعة:

تعمل الشركة القابضة على ممارسة رقابة مستمرة ومنتظمة على شركاتها التابعة للتحقق من قيامها بأداء مهاما على الوجه المرسوم لها، ومن أجل مساعدتها في التغلب على الصعوبات الطارئة التي تعوق تنفيذها للخطة، وتختلف أساليب الرقابة التي تمارسها على الشركات التابعة من شركة قابضة إلى أخرى، ففي بعض الشركات القابضة تتولى مراكزها الإقليمية مهمة الرقابة على الشركات التابعة الداخلة في حدود اختصاصها، فتقوم هذه المراكز بعمليات تقييم أداء دورية ومنتظمة للشركات التابعة لها، وذلك بناء على

[1]– محمد حسين إسماعيل، الشركة القابضة وعلاقتها بشركاتها التابعة، مرجع سابق، ص5-6.

[2]– محمد مدحت غسان، الشركة المتعددة الجنسيات وسيادة الدولة، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 132-133.

الزيارات الدورية التي يقوم بها خبراء هذه المراكز إلى تلك الشركات التابعة، وقد تتولى الشركات القابضة مهمة الرقابة على شركاتها التابعة بنفسها.[1]

الفرع الثاني: السيطرة المالية

إضافة إلى السيطرة الإدارية التي تتمتع بها الشركة القابضة على شركاتها التابعة فإن السيطرة المالية تتجلى في تجديد السياسة المالية والاستثمارات، ووضع الخطط الإنتاجية في الشركة التابعة.

أولا: قيام الشركة القابضة بتحديد السياسة المالية للشركات التابعة

تقوم الشركة القابضة بتحديد السياسة المالية للشركات التابعة، من خلال كونها تقرر كيف يتم تمويل نشاط تلك الشركات سواء أكانت ذلك عن طريق الاقتراض من خارج المجمع أو من داخله، أو باعتماد أسلوب التمويل الذاتي وذلك باستخدام الموارد الخاصة لكل شكل من الشركات التابعة، كما أن الشركة القابضة تقوم بتحديد لكل شركاتها التابعة مقدار الأرباح التي توزع في كل عام، ومقدار الأرباح التي يتم احتجازها في شكل احتياطات، وكذلك تحديد مقدار السيولة الواجب الاحتفاظ بها في كل شركة تابعة وكيفية استخدام ما لديها من فائض.[2]

ثانيا: تمويل الشركة القابضة لشركاتها التابعة

إن أثر سيطرة الشركة القابضة على الهيكل المالي للشركات التابعة يكون واضحا في المراحل الأولى لتكوين الشركات التابعة، حيث تقع الأخيرة تحت ضغوط مالية مختلفة مند تكوين هيكلها المالي الذي يعتمد أساسا على الشركة القابضة، ويلاحظ أن كثير من الشركات التابعة تنشأ برأسمال قليل من الشركة القابضة، وتمويل محلي مما يؤدي إلى عدم كفاية المصادر المالية لسد احتياجاتها، لكي تبقي تلك الشركات التابعة في حاجة دائمة إلى الدعم المالي من الشركة القابضة التي تدعمها ماليا عن طريق القروض بالشكل الذي يضمن سيطرة مالية إضافية للشركة القابضة على شركاتها التابعة.

أما عن مصادر تمويل الشركات التابعة فهي كالتالي:

1- التمويل المصرفي: فيكون عندما تطلب إحدى الشركات التابعة مباشرة من المصارف المحلية أو الأجنبية الحصول على قروض، وهنا يظهر دور الشركة القابضة التي تسيطر على تلك الشركة التابعة، حيث غالبا ما تطلب المصارف المحلية أو الأجنبية من الشركات أن تكفل شركاتها التابعة التي طلبت القروض، إن موافقة تلك المصارف على منح القروض للشركة التابعة ، تعتمد بالدرجة الأساس على السمعة المالية للشركة القابضة، ولا شك أن هذا الضمان الممنوح للشركات التابعة عبء ثقيلا على كاهل تلك الشركات، إلا أن ذلك هو خيار الشركة القابضة التي تكفل شركاتها التابعة أمام المصارف المانحة لتلك القروض.

[1]- محمد حسين إسماعيل، المرجع السابق، ص 112-113.

[2]- محمد حسين إسماعيل، نفس المرجع، ص113.

فالشركة القابضة لها حق الاختيار والتفصيل في تشكيل الهياكل المالية، وبالذات مقدار المديونية التي تتحملها شركاتها التابعة، ويعتمد ذلك على كيفية استخدام تلك القروض وعلى الظروف الاقتصادية التي أخذتها الشركة القابضة في الاعتبار عندما وضعت إستراتيجيتها العامة.

2- التمويل الذاتي: أي أن تمويل الشركات التابعة نفسها بنفسها، وتعد هذه الإمكانية مؤشرا على نوع من شبه الاستقلال الذاتي، الشيء تتمتع به الشركات التابعة تلك التي تدار بأسلوب لا مركزي، وكلما زادت نسبة التمويل الذاتي للشركات التابعة كان ذلك دليلا على زيادة اللامركزية الإدارية والمالية التي تتمتع بها تلك الشركات.[1]

الفرع الثالث: السيطرة بطريق الاندماج

للاندماج أهمية كبيرة في شركات الأموال ولعل أبرزها الشركات المساهمة الأكثر نشاطا في الحياة الاقتصادية، لأن غالبا ما تأخذ أكبر المشاريع الاقتصادية شكل الشركات المساهمة، وأن مقدرتها المالية تمكنها من إعاقة عمل الشركات الصغيرة وتعثرها في تحقيق مشاريعها، لذا جاء الاندماج كوسيلة لإبقاء هذه المشاريع قائمة من خلال دمجها مع المشاريع الكبيرة، أيا كانت طريقة الدمج سواء بطريق المزج أو بطريق الضم.

وقد عرف الفقه الاندماج بأنه: « انضمام عدة شركات بعضها إلى بعض انضماما تفقد فيه كل واحدة منها استقلالها وتحل محلها شركة واحدة»

أو أنه « العملية القانونية التي تجمع في شركة واحدة عدة شركات قائمة»[2]

كما يمكن أن يعرف بأنه: « عقد بين شركتين أو أكثر يترتب عليه زوال الشخصية المعنوية للشركة أو الشركات المندمجة، وتنقل كافة أصولها وخصومها إلى الشركة المدمجة أو تنقل بمقتضاها شركتان أو أكثر، فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتكونا شركة واحدة جديدة لها شخصية معنوية مستقلة، وتنتقل كافة الأصول والخصوم إلى الشركة الجديدة »[3].

وللاندماج قدرة كبيرة على النهوض باقتصاديات الدول نظرا لما له من أهمية بالغة في توفير رؤوس الأموال الضخمة القادرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى، وقد قسمه جانب من الفقه باستنادهم على أغراضه إلى دمج لإجباري ودمج اختياري.

من حيث النشاط إلى دمج أفقي بين الشركات لها نفس النشاط، ودمج رأسي أي بين شركات تمارس نشاط مختلف، ولكنه مكمل لبعضه البعض، وتهدف الشركات من ذلك إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة والإدارة المحترفة الرشيدة والتخطيط الراقي الحسن، أو بين الشركات ذات نشاط مختلف من أجل تنويع

[1]- أحمد محمد مساعدته، المرجع السابق، ص120- 121.

[2]- عباس مصطفى المصري، تنظيم الشركات التجارية، دار الجامعة الجديد، القاهرة، ط1، لسنة 2002، ص64- 65.

[3]- جورج ريبير وروبلو، ترجمة منصور القاضي وسليم حداد ، المطور في القانون التجاري، الشركات التجارية، المجلد2، ج2، ط1، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2008، ص881.

نشاطات الشركة، أما الاندماج من الناحية الإدارية فينقسم إلى دمج ودي باتفاق الأطراف أو عدائي بفرض إحدى الشركات ذلك على الأخرى.[1]

أما عن طرق الاندماج فيها كالتالي:

أولا: الدمج عن طريق الضم

وهو حل شركة أو أكثر ونقل رأسمالها إلى شركة أخرى وتعد هذه الصورة الأكثر انتشارًا وشيوعا، تقوم الشركة الأقوى اقتصاديا وتجاريا بضم غليها شركة أقل وذلك عن طريق الاتفاق والرضا بينهما.

أو قيام شركتين على نفس القدر من الأهمية بالانضمام إلى بعضهما من أجل التوقف عن المنافسة والزيادة في حجم الأرباح والإنتاج، وعادة ما تكون الشركات المندمجة على نفس القدر من الأهمية الاقتصادية، فيقع الابتلاع من الشركة الأقوى للشركة الأضعف أو الأقل قوة، وتعتبر هذه الطريقة الأقل تكلفة والأسهل من حيث الإجراءات، بواسطتها تتجنب الشركة الكثير من الصعوبات القانونية المترتبة عن فقدان الشركات المندمجة لشخصيتها المعنوية، زيادة على أن الاندماج عن طريق إنشاء شركة جديدة يتطلب نفقات هائلة ومكلفة ووقتا طويلا، واستنادا إلى ذلك يتم إعداد مشروع العقد من مجلس إدارة الشركات وإشهاره ثم المصادقة عليه من الجمعية العامة غير العادية.[2]

2- الاندماج عن طريق المزج (تأسيس الشركة جديدة)

هو قيام عدة شركات بالتخلي عن شخصيتها المعنوية ونقل رأسمالها إلى الشركة الجديدة التي تندمج فيها الشركات القائمة، والتي يتم تأسيسها باتخاذ الإجراءات العامة لتأسيس شركة المساهمة، وتقوم الشركة الجديدة الناجمة عن الاندماج بإصدار أسهم عينية إلى مساهمي الشركات المندمجة بدلا من أسهمهم في شركاتهم المنقضية نتيجة لهذا الاندماج.[3]

وحتى يكون هذا النوع من الاندماج أحد مصادر تبعته الشركة الجديدة للشركة القابضة، فإنه يلزم أن تكون هي الشركة القابضة، إذا كان القانون يسمح لها بمزاولة نشاطا تجاريا أو صناعيا أو أحد شركاتها التابعة طرفا في عقد الاندماج، عندها يكون هدف الشركة القابضة هو السيطرة على شركة أجنبية من مجموع شركاتها، حتى تكتسب مواقع جديدة ذات أهمية في الإنتاج أو التسويق لا تستطيع الشركة القابضة قادرة على وصول إليها، وهكذا تصبح الشركة الجديدة ذات الإمكانيات الضخمة والأكبر من إمكانيات الشركات التابعة المنقضية شركة تابعة لخدمة الإستراتيجية العليا، التي ترى الشركة القابضة ضرورة تحقيقها ووسيلة تقضي بها على منافسة تلك الشركات الأجنبية[4]

---

[1]- طارق عبد العال حماد، موسوعة الاندماج الأبعاد القانونية والضريبية والسياسية، ط1، بدون دار نشر، القاهرة 2006، ص29.

[2]- ابتسام فهيم، النظام القانوني للاندماج الشركات التجارية على ضوء العقد والقضاء (دراسة مقارنة)، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2013، ص28.

[3]- سعيد يوسف البستابي، قانون الأعمال الشركات (القانون التجاري العام – الشركات- المؤسسة التجارية- الحساب الجاري- السندات القابلة للتداول)، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004، ص449.

[4]- محمد حسين إسماعيل، مرجع السابق، ص54.

المطلب الثالث: مسؤولية الناتجة عن سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة لها

إن الشركة التابعة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن الشركة القابضة، إلا أن هذا الاستقلال ما هو إلا استقلال قانوني وليس واقعيا.

ذلك أن الشركة القابضة في الواقع تدبر مشروعًا اقتصاديا متكاملا، وهذا المشروع الذي تتربع على قمته الشركة القابضة يسمح لهذه الشركة بأن تفرض سيطرتها الإدارية والمالية على الشركات التابعة لها، وهذا ما شكل الأساس القانوني لمسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركة التابعة، على اعتبار الشركة القابضة تعد مديرًا للشركة التابعة، كما أنها تعد مساهما كبيرًا في رأس مال الشركة التابعة، مما يمكنها من تعيين أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم، ومن ثم السيطرة على قرارات هذا المجلس.

أولا: مسؤولية الشركة القابضة باعتبارها مديرا للشركة التابعة

إن تملك الشركة القابضة على نسبة كبيرة من أسهم الشركة التابعة أعطاها الإمكانية بتعين أعضاء مجلس إدارة الشركة التابعة، أو عزلهم ومن تم السيطرة على مجلس إدارتها وهذا ما أعطاها وصف المدير، وأن توقيع المدير وما يقوم به من تصرفات تتعلق بالشركة وتقع ضمن صلاحياته ينصرف أثره إلى الشركة.

وكانت محكمة السين الفرنسية أو من سار بهذا الاتجاه حيث عدة الشركة الأم المسؤولة عن ديون الشركة التابعة، استنادا إلى ما يسمى بهيمنة سيد المشروع حيث تهيمن الشركة الأم عن طريق مديرها المعين في الشركة الوليدة، والمهيمن على مقدرات هذه الشركة ويتصرف فيها وكأنها مشروعه الخاص.

ففي حكم صادر لها في 8 جوان 1938 قضت هذه المحكمة، أن السيطرة الإدارية التي تمارسها الشركة الأم على الشركة الوليدة مباشرة أو عن طريق وسيط، يجعل مديري الشركة الوليدة يخضعون عندما يمارسون نشاطاتهم لسيطرة مجلس إدارة الشركة الأم، فتبدو الشركة الوليدة وكأنها واجهة للشركة الأم، وبما أن الشركة الأم تمتلك معظم رأسمال الشركة الوليدة فتبدو ذمتها المالية مختلطة، وتبدوا الميزانية بأرباحها وخسائرها واحدة في الشركتين.

وبما أن الشركة القابضة هي شخص معنوي، وأنها لا تستطيع التعبير عن أرائها إلا من خلال شخص طبيعي يمثل أرائها في إدارة الشركة التابعة، لذلك فهي وبناءاً على ما تمتلكه من حصة كبيرة في رأس مال الشركة التابعة، تقوم بتعيين أشخاص يمثلونها في مجلس إدارة الشركة التابعة، وهي بالتالي مسؤولة عن تصرفاتهم.[1]

[1] – مروان بدوي الابراهيم، طبيعة العلاقة القانونية بين كل من الشركة القابضة والشركة المتعددة الجنسيات من جهة والشركات التابعة لكل منها من جهة أخرى، مجلة المنارة. المجلد13.العدد9.عمان الأردن.2009.ص15.

ثانيا: مسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركة التابعة لها

لقد أقيمت مسؤولية الشركة القابضة عن ديون الشركة التابعة في بداية الأمر، تحت مسمى استخدام المدير (الشركة القابضة) لأموال الشركة التابعة لأغراضه الخاصة، وكما تقوم الشركة القابضة بتحويل أرباح الشركة التابعة إلى حساباتها الخاصة، وبذلك فهي تتحمل المسؤولية عن ديون الشركة التابعة[1] .

إن الشركة القابضة مع الشركات التابعة تشكل وحدة اقتصادية متكاملة تتجمع لديها كافة الحسابات المالية، وخاصة عندما تكون الشركة التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة، فبالنظر إلى ميزانية الشركة القابضة يظهر بوضوح بأن الميزانية ما هي إلا ميزانية تجمع حسابات الشركة القابضة والشركات التابعة لها، وهذا يعني أن هناك تكاملا ماليا واقتصاديا بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها، مما يعني وحدة المسؤولية تجاه ديون الشركة التابعة، وهذا ما دعا البعض إلى القول بأنه يحق للمحكمة في حالة تحقق ديون على إحدى الشركات التابعة، أن تتخذ إجراءات جماعية ضد مجموعة الشركات المكونة للشركة القابضة باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة، رغم أن كلا منها تعد شركة مستقلة لأن الشخصية المعنوية المستقلة لكل هذه الشركات ما هي إلا شخصية رمزية لا وجود لها من حيث الواقع.

إذ الأصل هو احترام استقلال الشخصية المعنوية لكل من الشركة القابضة والشركة التابعة. إلاّ انه وبسبب هذا التدخل المالي والاقتصادي بين الشركتين جعل الشركة القابضة مسؤولة عن ديون الشركة التابعة.

الخاتمة:

إن تطور الاقتصاد العالمي وظهور ما يسمى بالاقتصاد الحر، وظهور مشاريع عملاقة بحاجة إلى تكتلات مالية واقتصادية ضخمة لإدارة مثل هذه المشاريع، ولم تعد الشركات الكلاسيكية كشركة التضامن أو ذات المسؤولية المحدودة أو المساهمة العامة والخاصة قادرة على مثل هذه المشاريع، بالإضافة أن منتجات تلك المشاريع تتركب من أكثر من مادة يكمل بعضها البعض، فالشركة التي تنتج المشروبات الغازية مثلا بحاجة إلى أواني زجاجية أو معدنية أو بلاستيكية لتعبئة منتجاتها، علما أن الشركة محددة بنشاط واحد ثابت في نظامها الأساسي ولا يحق لها ممارسة أكثر من نشاط، لذلك فكرة هذه الشركات بإنشاء شركات تابعة لها إلاّ أن المشكلة في كيفية السيطرة على هذه الشركات، على اعتبار أن كل شركة من هذه الشركات تتمتع بشخصية قانونية مستقلة وأنها ليست فروع للشركة الأم لكي تأتمر بأوامرها، لذلك تم اللجوء إلى فكرة الشركة القابضة حيث توجد شركة أم تسيطر على مجموعة من الشركات التابعة، بموجب آلية معينة يحددها القانون.

ومن خلال ما تقدم دراسته نصل إلى النتائج التالية:

[1] – حسن محمد هند. مدى مسؤولية الشركة الأم عن ديون شركاتها الوليدة في مجموعة الشركات مع إشارة خاصة إلى الشركة المتعددة القوميات. رسالة دكتوراه. جامعة عين شمس.1997.ص90.

ISSN :2572- 0082 المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار– الجزائر
EISSN : 2710-804 × المجلد: 03 ، العدد: 02، السنة: ديسمبر 2019

1- إن مصدر علاقة الشركة القابضة بشركاتها التابعة هو ما تملكه الشركة القابضة من أسهم في رؤوس أموال تلك الشركات مما يؤدي إلى سيطرتها عليها.

2- إن العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة إذا نظرنا إليها من ناحية الشركات القابضة تكون علاقة سيطرة مالية وإدارية، وإذا نظرنا إليها من ناحية الشركات التابعة تكون علاقة تبعية إدارية ومالية.

3- إن معظم الشركات القابضة تتدخل في إدارة الشركات التابعة وتديرها مركزيا، وقليل منها تتبع أسلوب اللامركزية الإدارية.

4- تحتكر الشركات القابضة إصدار القرارات الإستراتيجية التي تمس الجوانب الأساسية لنشاط الشركات التابعة، وتترك القرارات التنفيذية لمجالس إدارات الشركات التابعة.

5- على الرغم من اكتساب الشركات التابعة الشخصية المعنوية عند تأسيسها إلاّ أن تلك الشخصية منعدمة من الناحية الواقعية، في علاقتها بالشركة القابضة نتيجة للسيطرة التي تمارسها هذه الأخيرة.

و على ضوء نتائج الدراسة يمكننا أن نورد التوجيهات التالية:

1- توسيع مفهوم الرقابة على الشركات حيث أنها من أهم الركائز التي تقوم عليها مجمع الشركات لدعم الثقة والتطور الاقتصادي.

2- ضرورة معالجة مدى أحقية استخدام الشركة القابضة لأموال وحقوق شركاتها التابعة بنصوص واضحة تنظم علاقة الشركة القابضة بالشركات التابعة لها، وبالشكل الذي يدعم فكرة استغلال الشخصية المعنوية للشركة التابعة عن الشخصية المعنوية للشركة القابضة، بحيث لا يمكن السماح للشركة القابضة بممارسة حقوق شركاتها التابعة في التقاضي وتوسيع الاستثمارات، لأن تلك الحقوق يجب أن تمارسها الشركة التابعة بنفسها باعتبارها تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة التي تؤهلها لذلك، حتى لو كانت الشركة القابضة هي التي تملي عليها ممارسة تلك الحقوق من عدمها باعتبارها الشركة المسيطرة على الشركة التابعة.

<u>المراجع المعتمدة:</u>

<u>أولا: المراجع باللغة العربية</u>

1- إبتسام فهيم النظام القانوني للاندماج الشركات التجارية على ضوءا لفقه والقضاء (دراسة مقارنة). ط:1.الدار البيضاء. المغرب. 2013.

2- جورج ربيير وروبلو. ترجمة منصور القاضي وسليم حداد. المطور في القانون التجاري. الشركات التجارية، المجلد2.ج1.ط:1. المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع. القاهرة مصر 2008.

3- سعيد يوسف البستاني وعلي شعلان عواضة. الوافي في أساسيات قانون التجارة والتجار. ط:1. منشورات الحلبي الحقوقية. لبنان. 2011.

4- سعيد يوسف البستاني. قانون الأعمال والشركات (القانون التجاري العام- الشركات المؤسسة التجارية- الحساب الجاري- السندات القابلة للتداول).ط:1. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت لبنان.2004.

5- فوزي محمد سامي، الشركات التجارية الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان. الأردن.2009.

6- فوزي عطوي، الشركات التجارية في القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية. ط:1. منشورات الحلبي الحقوقية. لبنان.2005

7- طارق عبد العال حماد. موسوعة الاندماج الأبعاد القانونية والضريبية والسياسية.ط:1.بدون دار نشر . القاهرة مصر .2006

8- عباس مصطفى المصري. تنظيم الشركات التجارية. ط:1. دار الجامعة الجديدة القاهرة مصر .2002

9- محمد السيد سراب. المحاسبة المالية في شركات الأشخاص، شركات الأموال والشركات القابضة والتابعة. دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية مصر . 2008.

10- محمد حسين إسماعيل. الشركة القابضة وعلاقتها بشركاتها التابعة. ط:1. شركة شقير وعكشة للطباعة، عمان، الأردن.1990.

11- محمد مدحت غسان.الشركة المتعددة الجنسيات وسيادة الدولة.ط:1. دار الراية للنشر والتوزيع. عمان الأردن. 2013.

__القوانين و المراسيم__

1- لأمر 95-25 المؤرخ 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة ج ر عدد 48.صادر 25 سبتمبر 1995.

2- القانون 75-58 المؤرخ 26سبتمبر 1975، التضمن القانون التجاري، ج ر عدد101، صادر 12ديسمبر 1975.

__ثالثا: المذكرات__

1- حسن محمد هند. مدى مسؤولية الشركة الأم عن ديون شركاتها الوليدة في مجموعة الشركات مع إشارة خاصة إلى الشركة المتعددة القوميات. رسالة دكتوراه. جامعة عين شمس.1997.

2- بركات حسينة. مجمع الشركات في القانون التجاري الجزائري والمقارن. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، فرع قانون أعمال. جامعة منتوري قسنطينة. 2009-2010.

__رابعا: المقالات__

1- أحمد محمود المساعدة. العلاقة القانونية للشركة القابضة مع الشركات التابعة لها(دراسة مقارنة) الأكاديمية الدراسية الاجتماعية والإنسانية. المملكة العربية السعودية. العدد12. جوان2014.

2-مروان بدوي الابراهيم، طبيعة العلاقة القانونية بين كل من الشركة القابضة والشركة المتعددة الجنسيات من جهة والشركات التابعة لكل منها من جهة أخرى، مجلة المنارة. المجلد13.العدد9.عمان الأردن.2009.